

التدخلات السياسية وانعكاساتها على المراجعة الداخلية

- دراسة حالة المؤسسات الحكومية بولاية الجزيرة، السودان (2022) -

د.محمد قسم الله محمد¹

¹ مدير المراجعة والتدقيق الداخلي بشركة رواد الجزيرة القابضة المملكة العربية السعودية

محاضر سابق بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة القرآن الكريم

محاضر سابق في العلوم المالية كلية المعالي

مراجع معتمد بمجلس تنظيم مهنة المراجعة بجمهورية السودان.

الإيميل : khaldania@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/12/07

تاريخ القبول: 2022/12/03

تاريخ الاستلام : 2022/11/21

ملخص:

تتعلق هذه الورقة بمعرفة طبيعة التدخلات السياسية وانعكاساتها على مهنة المراجعة الداخلية وتأثيراتها على كفاءة أداء جهازا لمراجعة الداخلية وأنّ المراجعة الإرادة السياسية للدولة لها دور فاعل في منع التدخلات السياسية وتقوية آليات الرقابة وقوانينها. اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدت على الاستقصاء لطبيعة الموضوع وقلة الدراسات السابقة وقد خلص البحث إلى أنّ المراجعة الداخلية هي الآلية النموذجية لمراقبة تصرفات مراكز المسؤولية، كما أنّ التدخلات السياسية تؤثر في كفاءة أداء المراجعة الداخلية، وأنّ الإرادة السياسية للدولة لها دور فاعل في منع التدخلات السياسية. **كلمات مفتاحية:** طبيعة التدخلات السياسية، الإرادة السياسية، جهاز المراجعة الداخلية، ولاية الجزيرة، السودان .

Abstract:

This paper deals with identifying the nature of political interventions and their reflections on the profession of internal audit and their influences on the efficiency of performance of the body of internal audit and what follows with respect to the efficiency of using the available financial resources for the country in general.

The researchers, in the study, relied on the descriptive analytical methodology and they also relied on investigation of topic nature and lack of previous studies.

The study concluded that internal audit is the ideal instrument for controlling the conduct of responsibility centers; political interventions also affect the efficiency of internal audit performance; political will of the state has an effective role in prevention of political intervention.

The most important recommendations are: the necessity of revising periodically legislations and financial laws so that they keep pace with changes of practical reality and studying future trends of internal audit with purpose of evaluation and assessment.

Keywords: The nature of political interventions, political will, the internal audit apparatus, Gezira State, Sudan.

إسم المؤلف المراسل: محمد قسم الله محمد، الإيميل : khaldania@yahoo.com

1. مقدمة:

تأتي الحاجة للمراجعة الداخلية في الوزارات ومؤسسات القطاع العام لارساء قواعد العمل المؤسسي المنظم من حيث اللوائح والقوانين الحاكمة في إدارة المال العام، ومع الاتجاه الآني محلياً في ضبط الإنفاق العام وإقرار مبدأ الشفافية التي تتواءم مع المطلوبات الدولية في محاربة الفساد تجددت الدولة نفسها بحاجة لتقوية آليات المراجعة الداخلية للإسهام في تحقيق أهداف الحكم الرشيد.

يقول حاج علي (2008م): "لقد ظهرت المراجعة الداخلية متأخرة كثيراً عن المراجعة الخارجية في السودان وقد ظهرت نتيجة لظهور الحاجة إليها وذلك لمنع الغش واكتشاف الأخطاء".

وتتموضع المراجعة الداخلية بحكم مهمتها ومعطيات عملها وواقع الممارسة اليومية في واجهة تجعلها في حالة شد وجذب وصراع هنا وهناك خصوصاً مع السياسيين والدستوريين الذين تمنحهم القوانين سلطات واسعة مثل التعاقد المباشر والتخلص من الأصول، (لائحة الشراء والتعاقد 2011م) و(لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية 2011م).

يقول حاج علي (2008): "هنالك الكثير من المظاهر والحقائق والأسباب التي يمكن رجوع التجاوزات المالية لها ومن بينها الآتي: غياب الشفافية، عدم تنفيذ القوانين واللوائح، عدم القابلية للمساءلة، التحديات السياسية لمحاربة الفساد".

تفيد الأدبيات أنّ أسباب الفساد في الوطن العربي عموماً ترجع إلى عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها، كما يجب على الحكومة تعزيز الشفافية داخل المؤسسات العامة. عبد الحسين (2011م)

● مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة هذا البحث في معرفة أثر التدخّلات السياسيّة سواء المباشرة ، أم غير المباشرة ، وانعكاسات ذلك على كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية من واقع الممارسة العملية ، في واقع آني ينحو بكلياته للإستخدام الأمثل للموارد ، وإقرار مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد ، تحت معطيات إقتصادية ضاغطة وموارد شحيحة ، في مقابل استحقاقات والتزامات كبيرة على عاتق الدولة .

● أسئلة البحث :

- 1- ما نوع ودوافع التدخلات السياسية في أعمال المراجعة الداخلية .
- 2- ماهي الآثار المترتبة على التدخلات السياسية في عمل المراجعين الداخليين .

● أهداف البحث :

سعى البحث لدراسة طبيعة التدخلات السياسية ومدى تأثيراتها على مهنة المراجعة الداخلية في السودان أهمية البحث .

● أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من محورية المراجعة الداخلية في مجريات العمليات المالية للدولة مناهج حماية المال العام والإستغلال الأمثل للموارد بمقتضى القوانين واللوائح والمنشورات المنظمة للعمل .بالإضافة إلى أنّ كل ما يصب إيجاباً في سبيل تقوية آليات عمل المراجعة الداخلية يصبُ طبيعاً الحال نحو الحكم الرشيد ،كما أنّ التدخل السياسي السليبي يؤثر على المراجعة وبالتالي تنتفي معه الوظيفة الأساسية للمراجعة الداخلية في قيامها بدورها المرسوم لها .

● منهجية البحث :

نحنا هذا البحث منحى يقوم على الوصف والتحليل كما يعتمد على الاستقصاء لطبيعة الموضوع محل الدراسة وقلة الدراسات السابقة بالإضافة للاستبيان معتمداً كذلك على المصادر الآتية :
أ/ مصادر أولية تشمل جمع البيانات ميدانياً من واقع الممارسة العملية حيث تم تصميم استبانة لغرض البحث بهدف جمع المعلومات المطلوبة حول أهم جوانب الموضوع ، وأسلوب الاستقصاء وأسلوب المقابلة من واقع الممارسة العملية للحصول على المزيد من البيانات حول الموضوع محل البحث .
ب/ مصادر ثانوية :متمثلة في الكتب العلمية والدراسات السابقة والتقارير والقوانين واللوائح والمنشورات المتاحة .

● محددات البحث :

إنحصر البحث في حدود مكانية تتناول جهاز المراجعة الداخلية بولاية الجزيرة وحدود زمانية ترتبط بتاريخ النشأة والتكوين .

2. الأدبيات والدراسات السابقة

1.2 الأدبيات :

تستحوذ قضايا إدارة المال العام والرقابة عليه قدرأ ليس باليسير من إهتمام الناس ، إذ أنّ الاستخدام الكفاء للموارد المتاحة هو طرف الرّحي المقابل إزاء الحاجيات الإنسانية المتزايدة التي تعمل علي تخفيف وطأة المشكلة الإقتصادية بكل ظلالها المجتمعية التي تنعكس على رفاهية وحياة المجتمعات وبالتالي علي سلوك الأفراد واخلاقياهم وممارساتهم .

والمراجعة الداخلية كواحدة من أساليب الرقابة المالية تسعى لإحكام السيطرة على موارد الدولة وتوجيهها وتشغيلها من منطلقات قانونية ولائحية ، وليس من منطلقات تقديرية قد تفتح المجال لإهدار الموارد .

كما أن تفعيل جهاز المراجعة الداخلية على مستويات الحكم المختلفة بتوفير الأدوات الملائمة التي تعمل على تحقيق أقصى قدر من الرقابة على المال العام وذلك من خلال تشريعات إيجابية وتحديد الصلاحيات والسلطات في نطاقها القانوني الذي لا يحتمل بأية حال تدخلات شخصية فيما يتعلق بالمناصب القيادية التي يكون للتكوينات السياسية فيها على إختلافها اليد الطولى ، والحاجة لوجود قانون للمراجعة الداخلية يمنحها حصانة صريحة ضد التدخلات السياسية في مجريات أعمالها الفنية إذ أنّ القانون الحالي للمراجعة الداخلية للمراجعة الداخلية على المستوى المركزي الذي صدر 2010م وقانون المراجعة الداخلية لولاية الجزيرة الذي صدر العام 2007م ليس فيه إشارة لحماية الرأي الفني للمراجعة الداخلية من التدخلات الإدارية العادية ، ناهيك عن التدخلات السياسية ، ولذلك كثيراً ما يتم القفز فوق رأي المراجعة الداخلية وموجهاتها .

1.1.2 ماهية المراجعة الداخلية

تمتاز المراجعة بالطابع الإتنقادي التحليلي لمجريات العمليات المحاسبية وإثبات دقة هذه البيانات المحاسبية ، وتتخذ المراجعة الداخلية موقعاً صدارياً في دائرة مجموعة إجراءات الرقابة الداخلية ، فبعد وضع أنظمة الرقابة الداخلية وإجراءاتها اللازمة في ذلك لا بد من وجود آلية فعّالة لتقييم هذه الأنظمة ومدى

كفاءتها في تحقيق أهدافها عن طريق إختبارات جودة التنفيذ وفقاً لما هو وارد بالقوانين واللوائح والمنشورات وهي المعنية بتحقيق الرقابة الفاعلة .

وقد أوردت لائحة المراجعة الداخلية لاجهزة الدولة (1997م): "المراجعة الداخلية يقصد بها جميع الإجراءات وأساليب العمل المهني في إطار الرقابة المالية ورقابة الأداء المستخدمة والمتبعة بواسطة إدارة المراجعة "

2.1.2 أهمية المراجعة الداخلية

تنبع أهمية المراجعة الداخلية في تنفيذ الرقابة المالية على أنشطة الدولة بصفة ملازمة لكل مجريات العمليات المالية والإدارية وليست مرة واحدة في السنة .

وتكمن أهميتها في الآتي :

- 1/ مساعدة المؤسسات في تحقيق أهدافها .
- 2/ تقديم خدمة إستشارية موضوعية لمجمل عمليات المؤسسة حيث لاتنفصل كفاءة الإدارة عن جودة تشغيل الموارد .
- 3/ تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة .
- 4/ مراجعة وتقييم المخاطر وأثرها على الأداء العام والتقرير عنها .

3.1.2 أهداف المراجعة الداخلية

مع التطورات التي تشهدها أساليب العمل المالي والإداري تجد المراجعة الداخلية نفسها في دائرة تتسع يوماً بعد يوم غير أنه يمكن تأطير أهدافها في الآتي :

- 1/ التأكد من سلامة الإلتزام بالإجراءات التي تقرها سياسات الرقابة الداخلية .
- 2/ فحص الأداء داخل المؤسسات والإدارات والوحدات من حيث الكفاءة والفعالية باعتبار أهمية الكفاءة التي تتمثل في الإستخدام الأمثل للموارد، والفعالية التي تتمثل في التركيز على نوعية وجودة مخرجات الاستخدام الأمثل للموارد .

3/مراجعة الأداء المالي والمحاسبي لأجهزة الدولة القومية لضمان سلامة الإستخدام الأمثل للموارد وفقاً لأساليب المراجعة الداخلية المنصوص عليها .

4/ التأكيد من توافق المعاملات المحاسبية والسجلات والدفاتر لأوجه الصرف المخصصة وفقاً للقوانين واللوائح والموازنات المجازة .

5/مباشرة مهامها الرقابية في إطار المراجعة الداخلية المسبقة والمصاحبة واللاحقة لأنشطة أجهزة الدولة القومية بما فيها حسابات الإستثمار ومشروعات التنمية الممولة من القروض والهبات والمنح والموجودات الثابتة والأصول المتداولة للوحدات .

6/إعداد تقارير المراجعة الداخلية لأي وحدة على أن تتضمن نتائج وتحليل المراجعة الداخلية .

7/التبليغ الفوري في حالة اكتشاف أي إختلاس أو تزوير أو تزوير أو مخالفات مالية أو أو تبديد لأموال وأصول وموجودات وموارد أى من أجهزة الدولة ، {قانون المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة القومية (2010م)} .

4.1.2 الطبيعة السياسية للقطاع الحكومي

تميز الإدارات العليا في القطاع العام بصبغة سياسية بائنة تتقدم فيها نظرية الولاء السياسي على المهنيّة الوظيفية ، ولعلّ هذا مما يجعلها محط النظرعين الريبة من حيث كفاءة الأداء وتحكيم القوانين واللوائح ، كما أنّ الطبيعة السياسية للإدارات العليا تحمل معاني تسييس الخدمة العامة التي يُفترض فيها التدرج الهيكلي ، كما أن هذه الطبيعة السياسية مدعاة لاستغلال الوظيفة بما يترتب عليها من تغييرات مستمرة في الإدارات العليا مما يجعل قيادتها تبحث عن مكاسب شخصية قبل انقضاء مدتها ولذلك قد يحدث خرق لمعايير العمل العام مالياً وإدارياً لائحياً وقانونياً وتدخلات سياسية في اعمال الرقابة المالية وأعمال المراجعة الداخلية على وجه الخصوص ، ولعلّ بعض النصوص الفضفاضة في القوانين المنظمة يمكن أن يتسرب عبرها الإجتزاء على المال العام كالتعاقد المباشر والشراء المباشر والمناقصات المحدودة والتخلص من الأصول الحكومية ، {قانون الشراء والتعاقد والتخلص من الفائض 2010م} . وأيضاً نقل الإعتمادات المالية من بند لآخر الذي تتيحه اللوائح لوزير المالية يفتح باباً للتجاوز بشكل أو بآخر على إعتبار أنّ الميزانية قانون

يبيّنه البرلمان ولا ينبغي تعديله حتى نهاية فترة الميزانية بنهاية العام المالي ، كما أنّ نقل الإعتمادات يمكن أن تظراً بالزيادة على بنود المكافآت وتضخيمها بغرض الإفادة بالصرف منها أو على بند النثرية العامة مثلاً ، ومع عدم تحديد سقفوات للحوافز والمكافآت يجعل معيار استخدام السلطات التقديرية متاحاً للتنفيذيين السياسيين ، وبالتالي غير خاضعين بحكم هذه المواد الفضفاضة للمراجعة الداخلية وملاحظاتها، الشيء الذي يجعل المراجعة الداخلية في موقف ضعيف تمارس عليها الآلة السياسية نوعاً من التأثير السلبي في القيام بدورها المأمول والمرسوم لها بحكم قوانين الرقابة المالية .

تقول العفيفي(2007م):"وفي إطار توضيح أثر الطبيعة السياسية للإدارة العليا في القطاع الحكومي فقد كان الكاتب الأمريكي ودرولسون أول من نادي بوجوب البدء في حركة للإصلاح الإداري بهدف وضع أسس سليمة وعادلة للنظام الوظيفي بحيث يعيد تماماً عن الأطماع الحزبية".

5.1.2 الإرادة السياسية وعلاقتها بالحكم والإدارة

السياسة كما في لسان العرب : "ساس الأمر يسوسه إذا دبر الأمر فأحسن التدبير " .وحسب معجم (كامل): "تتعلق السياسة بالحكم والإدارة في المجتمع المدني " .

ولا يمكن توصيف أية نشاطات في مجاليّ الحكم والإدارة دون مخالطتها بالفعل السياسي الذي يقوم علي فلسفة الإستقطاب البراجمي الجماهيري وفق رؤية يتبناها الحزب أو الجماعة المعينة وبالتالي فإنّ هذه الرؤية الفكرية لا بد وأن تظهر من خلال مؤسسات الدولة بشكل أو بآخر حين تتقلد هذه الأحزاب والجماعات أيّاً كانت مقاليد الحكم .وغني عن القول أنّ مسألة الحكم والإدارة لا تنفصل بأية حال عن الحاجة للمال والموارد اللازمين لتسيير الأعمال .

وعندما تتوافر إرادة سياسية قوية تعمل على تنزيل البرامج المستهدفة لواقع الحياة العملية فإنّ ذلك يستتبعه استخدام للموارد المتاحة بكفاءة تعمل على تفادي الهدر . أما إذا ضعفت الإرادة السياسية التي تُشرف على عمليات إدارة المال المستخدم في تنفيذ البرامج والمشروعات حينها تبرز للسطح مشكلات الفساد المالي والإداري .

ويحدد البنك الدولي مجموعة من العوامل التي تؤدي لظهور الفساد المالي والإداري منها حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة، {التمييزي (بدون تاريخ)} . يقول التيمي (بدون تاريخ): "تمثل أسباب الفساد الإداري والمالي بالإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ولا تمتلك المبادرات لمكافحة فغنها حتي وإن أعلنت عن إصلاحات فإنها تبقى من قبيل العبث ، ويصبح من ثم وجود المصلحين بلا معني حتي وغن توفرت لديهم الجدية والرغبة الصادقة في الإصلاح".

ويضيف التيمي: "وبدون الإرادة السياسية فإن مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل ليس إلا ويبقي دور المصلحين مقتصرًا على المناشدات والنداءات والتمنيات التي لا تُغني ولا تُسمن من جوع ، وإن غياب الإرادة السياسية يؤدي لغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية".

وتلعب المراجعة الداخلية هنا دور المصلح وفقاً للقانون واللوائح المنظمة للممارسات المالية والإدارية مع منحها مساحات واسعة لتنفيذ هذا القانون واللوائح المالية ، وأن لا يكون وجودها محض إدارات هلامية لاحول ولا قوة لها في مواجهة غير متكافئة مع المناصب التي تستمتع بالسلطات الواسعة والصلاحيات الفضفاضة وفي ذات الوقت تنال حظاً وافراً من الدعم السياسي العام الذي يمارس سلطته الأبوية على مفاصل الدولة بكل جزئياتها إذ ليس للمراجع الداخلي ما يحميه من العقاب غير المباشر كالتخطي في الترقيات والنقل التعسفي ، والعقاب المباشر كذلك ممثلاً في الإتهام بالسير ضد خط الدولة العام وهو ما حدث لفئات مختلفة إبان ثورة أكتوبر 1964م ، وشعارات التطهير واجب وطني وفقد جرائها الكثيرون وظائفهم تحت غطاء شعارات تخدم خطة سياسية استخدمت سلباً وولجت من خلالها أنحرافات مالية وإدارية تخدم فئات بعينها على حساب قوة القانون ووثق ذلك لسابقة التدخلات السياسية في الخدمة العامة ولوائحها المالية والإدارية ، وتكرر الأمر نفسه إبان حكم الرئيس النميري (1969-1985م) ، ثم في مطالع التسعينات حيث فقد العديد من موظفي الخدمة العامة مواقعهم تحت دعاوي شعارات سياسية ؟، دون الإحتكام لمرجعية قوة القانون ومن نافلة القول إن الإختلالات الإدارية تتبعها بالضرورة إختلالات مالية وهذا ملموس في واقع الممارسة العملية .

ويعزى بعض وزراء المالية بالولايات المعنيين بالمال العام كثير من المخالفات إلى التدخلات السياسية، {هارون 2014م}. كما أنه لا بد من الأخذ في الحسبان توجيهات رئيس الجمهورية بمكافحة الفساد ، مما يستدعي المزيد من التشريعات التي تتطلبها تقوية أجهزة المراجعة الداخلية كقريب على المال العام .

2.2 الدراسات السابقة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود عدد من المعوقات التي تحد من فاعلية عمل وحدات المراجعة الداخلية كان من أهمها توجهات وسلوكيات الإدارة العليا وإصدار القوانين التي تبين المهام المنوطة بها وصلاحياتها بما يفرض وجودها بفاعلية على الساحة .

1.2.2 دراسة العفيفي (2007م):

بحثت الدراسة في معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية في فلسطين، أظهرت الدراسة عدداً من المعوقات التي تحد من فاعلية عمل وحدات المراجعة الداخلية كان من أهمها غياب القوانين المنظمة للعمل الرقابي، وعدم توفر الخبرة والكفاءة لدى المراجعين الداخليين. ناقشت الدراسة التطور التاريخي للمراجعة الداخلية لكنها لم تناقش آليات تطويرها وتحسينها في الأدبيات مقارنة مع التطبيق الفعلي لهذه الآليات في واقع الحياة العملية في البيئة محل الدراسة.

2.2.2 دراسة فقير (2009م):

تتناول الدراسة دور المراجعة الداخلية في تقييم وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات والمؤسسات العامة في السودان، وتمثلت مشكلة البحث في عدم فاعلية المراجعة الداخلية في تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية، وعزت الدراسة ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها افتقار إدارات المراجعة الداخلية للاستقلال الكافي الذي يمكنها من تحقيق أهدافها بالكفاءة المطلوبة، وعدم وجود معايير محلية لمهنة المراجعة الداخلية، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية. وخلصت الدراسة إلى ضعف الرقابة المالية بالمؤسسات الحكومية وقدمت حلول ركزت على تحفيز العاملين ومخصصاتهم، لكنها لم تقدم

وصفة علمية منهجية وتطبيقية لواقع الممارسة الحالية ومستقبل المراجعة الداخلية في السودان من ناحية مهنية بحتة.

3. الدراسة الميدانية

1.3. إجراءات الدراسة الميدانية

يحتوي هذا الفصل على استعراض للمنهجية التي اعتمد عليها البحث، وجملة الأساليب والإجراءات التي استخدمها الباحث في تنفيذ الدراسة لاستقصاء الوقائع واستخلاص النتائج، كما يحتوي الفصل كذلك على تحديد مجتمع الدراسة وعينة البحث وحجم العينة أساليب جمع البيانات إلى جانب وسائل تحليلها.

3. 1.1 منهج الدراسة

يرتبط الموضوع قيد الدراسة عموماً باستخدام المنهج الملائم لاستيفاء أهداف الدراسة، وفقاً للظروف المحيطة ببيئة الدراسة المعنوية ومعطياتها ومحدداتها، وفي الدراسات السابقة في العلوم الانسانية والاجتماعية يُستخدم المنهج الوصفي بصفة أكثر إتساعاً، ذلك أنه يُتيح للباحث الحصول على معلومات واقعية عن الظواهر التي تتناولها الدراسة كما هي في الواقع والمؤثرة بطبيعة الحال في جوهر موضوعها.

وقد اعتمدت دراسة العفيفي (2007م) المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الإستبانة كمصدر للبيانات الاولية للاستقصاء للتعرف على معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها

ويلاحظ بوضوح أنّ هذه الدراسة على اختلافها الا أنّها إتفقت في إختيار المنهج الوصفي كوسيلة علمية في سبيل إثبات نتائجها وتوصياتها المتعلقة بالظاهرة الإنسانية او المجتمعية التي خضعت للبحث والتقصي . لذا سيعمد الباحث في هذه الدراسة إلى إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي اتبعته الكثير من الدراسات السابقة وسيعتمد بالتالي على استقطاب البيانات وفقاً لمحددات المنهجية المتبعة لدراسة الظاهرة او المشكلة كما هي في واقع الحياة العملية ، ثم وصف المعطيات والحقائق التجريدية كما هي كميّاً ونوعيّاً، وذلك

لأغراض الإجابة على التساؤلات المطروحة والمتعلقة بالتدخلات السياسية وانعكاساتها على المراجعة الداخلية.

2.1.3 مجتمع الدراسة

إعتمد الباحث على مجتمع محدد ومعين من المراجعين الداخليين الذين يقومون بمهام مهنة المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية التابعة لولاية الجزيرة ، وقد قام الباحث بتوزيع الاستبيان والوصول إلى مواقع المراجعين الداخليين بمختلف قطاعات عملهم في الوزارات والمحليات والوحدات الحكومية الأخرى.

3.1.3 عينة الدراسة

تم إختيار عينة البحث من المراجعين الداخليين بولاية الجزيرة وتم توزيع (60) إستمارة ، ولأسباب كثافة العمل في مكاتب المراجعة الداخلية باستمرار وعدم توفر الوقت الكافي للبعض مع ضغط العمل خصوصاً وأنّ هنالك الكثير من المراجعين الداخليين يقومون بمراجعة أكثر من وحدة حكومية، ومع قيام الباحث بتكرار الزيارات لجمع الإستمارات الموزعة إلا أنه لم يتمكن الباحث من الحصول إلا على (40) إستمارة من العدد الكلي المستهدف بالاستبيان تمت تعبئتها جميعاً بواسطة المراجعين الداخليين العاملين بالمؤسسات الحكومية التابعة مالياً وإدارياً لولاية الجزيرة .

هنا يودُّ الباحث الإشارة إلى تشابه بيئة الخدمة العامة في السودان من واقع القوانين الإطارية على المستوي الإتحادي بقوانينها الحاكمة للمعاملات الحكومية مثل قانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية وهي قوانين مركزية تسري نصوصها في جميع ولايات السودان وقوانين ولوائح الشراء والتعاقد والتخلص من الفائض وقوانين الخدمة المدنية .وقوانين المراجعة الداخلية في ولاية الجزيرة ونظيراتها من الولايات الأخرى تستمد نصوصها واحكامها من قانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية المركزية .ولذلك لا تخلو قوانين المراجعة الداخلية الولائية وقوانين الرقابة المالية عموماً من وجه الشبه الذي يجعل ما ينطبق في الواقع العملي بولاية الجزيرة من حيث الممارسة ممكناً في ولايات أخرى .وعلى ذلك فإنّ الباحث يميل للقول إنّ الوقائع التي تُنتجها هذه العينة المبحوثة في ولاية الجزيرة يمكن أن تتطابق إلى درجة كبيرة مع واقع جميع ولايات السودان .

4.1.3 مصادر ووسائل جمع المعلومات والبيانات

إنّ المعلومات والبيانات ذات الصلة بالمشكلة البحثية تعتبر شرطاً موضوعياً للقيام بدراسة وتشريح الظاهرة المعنية وتوصيفها في أي مجال، وبناءً عليها تستخلص الدراسة نتائجها وصدقية مخرجاتها وتوصياتها. المصادر الثانوية: متمثلة في الكتب العلمية والدراسات السابقة والتقارير والقوانين واللوائح والمنشورات المتاحة

المصادر الأولية: تشمل جمع البيانات ميدانياً من واقع الممارسة العملية حيث تم تصميم استبانة لغرض البحث بهدف جمع المعلومات المطلوبة حول أهم جوانب الموضوع ، وأسلوب الاستقصاء وأسلوب المقابلة من واقع الممارسة العملية للحصول على المزيد من البيانات حول الموضوع محل البحث .

وقد تم تحليل البيانات التي إستخلصتها الإستبانة من خلال مقياس ليكرت (likert) الخماسي المتدرج باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) ومن ثم استخراج مقاييس الإحصاء الوصفي متمثلة في التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية لوصف خصائص عينة البحث وتحليل إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبيان ، إلى جانب إختبار t للقيمة الواحدة لاختبار تساوى متوسط متغير لقيمة معينة (متوسط المجتمع) ، وفيه يتم رفض (قبول) عدم تساوى متوسط القيمة مع متوسط المجتمع إذا كانت إذا كانت معنوية الإختبار أقل (أكبر) من مستوى المعنوية المحدد وعادة هو (0.05) ، بالإضافة لاستخدام معامل الإرتباط بيرسون (pearson) لتحليل الأسئلة في المحاور المختلفة.

4. تحليل البيانات

1.4 المراجعة الداخلية كآلية نموذجية لمراقبة مراكز المسؤولية في المؤسسات الحكومية :

تضطلع المراجعة الداخلية بمهام رقابة المال العام وتضّرفات المسؤولين عنه وفقاً للإجراءات الحاكمة لذلك بمقتضيات القوانين واللوائح المنظّمة ، تُشير بيانات الجدول رقم (1) أدناه إلى مدى اعتبار المراجعة الداخلية هي الآلية النموذجية لمراقبة المسؤولين عن المصروفات والإيرادات وكيفية إدارتها في المؤسسات الحكومية :-

جدول رقم (1): المراجعة الداخلية كآلية نموذجية لرقابة المال العام

الجملة	لأوافق بشدة	لأوافق	لأأدري	أوافق	أوافق بشدة	البند
%100	0	0	%5	%42.5	%52.5	المراجعة الداخلية هي الآلية النموذجية لمراقبة تصرفات مراكز المسؤولية والرقابة المالية في المؤسسات الحكومية

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2022م).

من الواقع العملي (وكما أورد الباحث في الإطار النظري للدراسة) فإنّ للمراجعة الداخلية دورها الذي لا يمكن إغفاله في مراقبة إدارة المال العام ،وهي آلية نموذجية للقيام بهذه المهمة ، ومن خلال الجدول رقم (1) يبدو جلياً إقرار عينة الدراسة بأنّ المراجعة الداخلية باستطاعتها أن تضطلع بمسئوليات مراقبة المال العام باعتبارها الآلية النموذجية لهذا الدور المحوري الهام إذ يتضح وبنسبة عالية جداً أن 95% من عينة الدراسة يوافقون على أن المراجعة الداخلية هي الآلية النموذجية للقيام بمراقبة تصرفات مراكز المسؤولية وشئون المال العام بينما تبدو من خلال الجدول أن نسبة تبلغ 5% من المستبانيين يجهلون ذلك .بناءً عليه ووفقاً للجدول اعلاه فإن المراجعة الداخلية تبدو في موقع مؤهل وفق معطيات معينة للإيفاء بدورها في مراقبة المعاملات الحكومية .

4-2 إهمال قرارات وموجهات المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية :

التجاوزات لموجهات وقرارات المراجعة الداخلية من شأنه إضعاف دورها كما يجهض مهمتها الرسمية في رقابة المال العام كما تُشير الأدبيات وقوانين مهام واختصاصات المراجعة الداخلية ،الجدول (2) يُوضّح مدى تعرض قرارات وموجهات المراجعة الداخلية للتجاوز وعدم الاهتمام في الوحدات الحكومية :-

جدول رقم (2): مدى تجاوز قرارات وموجهات المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية

الجملة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لأدري	أوافق	أوافق بشدة	البند
%100	%2.5	%5	%5	%52.5	%35	تتعرض قرارات وموجهات المراجعة الداخلية للتجاوز وعدم الاهتمام بها في الوحدات الحكومية

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2022م).

من خلال الجدول (2) فإن نسبة عالية تبلغ 87.5% من المستبانيين من فئة المراجعين الداخليين بالولاية يوافقون على أن هنالك تجاوزات وعدم اهتمام بقرارات وموجهات المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية بينما نسبة ضئيلة 7.5% لا يوافقون على ذلك ، وتقتصر نسبة 5% على إجابة لأدري .

3-4 الضغوط والتدخلات في أعمال المراجعة الداخلية :

يُعرف المستبانون من المراجعين الداخليين التدخلات الإدارية في عملهم بأن "يرى المسئول الأول أنه هو من يُفسّر القانون وليس غيره" ويعتبر المراجعون الداخليون أن مجرد التوجيه الشفاهي من المسئول الأول فيما يختص برأيهم الفني فهو تدخل كذلك . ويرى بعضهم أنّ التدخلات الإدارية تتمثل أيضاً في الطلب من المراجعة الداخلية إبداء رأي فني لا يتوافق مع القوانين واللوائح المالية ، واستغلال النفوذ الإداري في فرض وجهات نظرهم ، كما يرون أنّ الإبتزاز المادي وتقليص الميزات والمخصصات تُعدّ نوعاً من التدخلات الإدارية يستخدمها المسئولون المعنيون بالأمر لترويض الرأي الفني للمراجع الداخلي ، ويُعزّون جميعهم في نهاية المطاف التدخلات الإدارية للجهل بالقانون .

جدول رقم (3): التدخلات والضغوط الصريحة التي تتعرض لها المراجعة الداخلية

النسبة	التكرار	البند
%85	34	نعم (تتعرض المراجعة الداخلية لضغوط وتدخلات صريحة)
%15	6	لا(لا تتعرض المراجعة لضغوط وتدخلات صريحة)
%100	40	الجملة

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية ،(2022م)

حيث يرى 85% من العينة أنّ ثمة تدخلات وضغوط صريحة تتعرض لها المراجعة الداخلية أثناء قيامها بمهامها الرسمية ، في حين ترى نسبة ضئيلة تبلغ 15% أنه ليست هنالك تدخلات أو ضغوط ويُشير الجدول إلى التدخلات التي تعانيها المراجعة الداخلية في واقع الممارسة العملية مما يجهبض منهجية المراجعة الداخلية في دورها المرسوم لحماية المال العام .

4-4 التدخلات السياسية في أعمال المراجعة الداخلية :

تُشير الأدبيات أنّ المراجعة الداخلية ينبغي أن تستحوذ على مساحات واسعة من الحياد كيما تنجز مهمتها بموضوعية غير أنّ التدخلات السياسية خصوصاً هنا وهناك تجعل دورها المأمول منقوصاً .

ويُشير المستبانون من الممارسين أنّ ثمة دوافع للتدخل في عملهم يحدونها في دوافع شخصية كالإنحياز لبعض المستفيدين خصوصاً في عمليات الشراء ، ودوافع نفسية من منطلقات الإستبداد وإشباع الغريزة السلطوية ، وقد تكون دوافع سياسية ، وينحو آخرون إلى أنّ الدافع الرئيس للتدخل في أعمال المراجعة الداخلية أنه ليست هنالك إشارة واضحة لدور المراجع الداخلي في قانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية للعام (2011م) السارية الآن مما يغرس لدى المديرين والمسؤولين النافذين شعور بعدم أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية . وتُشير العينة كذلك لعوامل أخرى للتدخل في عمل المراجعة الداخلية كالجهد بالقوانين المالية وبالتالي الجهل بنطاق عمل المراجعة الداخلية ، ويرى آخرون أنّ التدخلات تكون أحياناً بدافع العزة بالإثم والغاء دور الآخرين .

الجدول رقم (4): التدخلات والضغوط السياسية الصريحة التي تتعرض لها المراجعة الداخلية

النسبة	التكرار	البند
77.5%	31	نعم(هنالك تدخلات سياسية صريحة في عمل المراجعة الداخلية)
22.5%	9	لا (ليست هنالك تدخلات سياسية صريحة)
100%	40	الجملة

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، (2022م)

حيث تبدو من الجدول أعلاه أنّ نسبة كبيرة تُشكّل 77.5% من المستبانين يجيبون بنعم هنالك تدخلات سياسية صريحة في عمل المراجعة الداخلية، وعلى النقيض منهم مانسبته 22.5% من العينة محل الدراسة لا يرون تدخلات صريحة في عمل المراجعة الداخلية .

جدول رقم (5): التدخلات السياسية المباشرة وغير المباشرة في اختصاص المراجعة الداخلية

الجملة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	البند
%100	%2.5	%5	%7.5	%50	%35	هنالك تدخلات سياسية في مهام واختصاصات المراجعة الداخلية تتخذ الشكل المباشر وغير المباشر

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، (2022م)

إذ يشير المستبانون بنسبة 85% إلى أنّ هنالك تدخلات سياسية في مهام واختصاصات المراجعة الداخلية تتخذ الشكل المباشر أو غير ذلك ، بينما هنالك نسبة 7.5% لا يتفقون مع هذه الفرضية ،ونسبة 7.5% كذلك تترك إجابتها في الحياد .ويُجمع المستبانون على أنّ التدخلات السياسية في مهام واختصاصات المراجعة الداخلية تأخذ الشكل المباشر وغير المباشر كإشارة دوماً إلى أنّ الأمر مرتبط بأمن الدولة أو يُشكل عرقلة لعمل الدولة العليا ،بالإضافة للتدخلات التي تأتي في شكل أوامر كتابية كاستخدام تعابير عاجل وفوراً ،والإستفادة كذلك من ثغرات القوانين المالية .

ويُعزي المراجعون الداخليون الممارسون للمهنة أسباب هذه التدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية إلى الغرور الوظيفي ،والنظام السياسي ،والتشريعات الحاكمة .

ويضيفون لها كذلك الجحاملات الإجتماعية والمصالح الشخصية ،أو خوفاً على المنصب الحالي ،كما يعددون من أسباب التدخلات السياسية في عملهم ك ممارسين للمهنة إعطاء السياسيين الحرية في التصرف في المال العام في ظل وجود بعض السياسيين محدودي الخبرات والتجارب ولاتتوفرهم الدراية الكاملة بمباكل الخدمة العامة وقوانينها المالية ونظمها ولوائحها .

4-5 التدخلات السياسية وأثرها على كفاءة أداء المراجعة الداخلية:

أوردت العينة المستبناة أسباب التدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية وأرجعها لأسباب سياسية ومصالح حزبية أو أهواء شخصية، ومن أسباب التدخلات كذلك يقولون إنَّ المراجع لا يجد الحماية الكافية من إدارته التي لا تتوفر لها الإستقلالية الإدارية ولاحصانة القرار، كما أنَّ هنالك ثغرات في القوانين المالية وقانون المراجعة الداخلية نفسه يستطيع عبرها السياسي فرض إرادته والحد من واجبات المراجع .

وتُشير العينة المستبناة إلى أنَّ السياسيين يستمدون قوة السلطة التي يتدخلون عبرها في عمل المراجعة الداخلية من النظام السياسي الذي يُوفّر مظلة أمانةلنسوية من خلال الإنتماء للمنظومة السياسية والدعم السياسي العريض الذي يجعلهم بمنأى عن المساءلة، ويضيفون إلى ذلك عدم وجود محاسبات في المخالفات التي تحدث، والخلل الموجود داخل القوانين نفسها يجعل السياسيون يستمدون قوة السلطة للتدخل في أعمال المراجعة الداخلية هذا إلى جانب الشعور القوي لدى السياسي بأنَّ السياسة فوق كل شيء. وفيما يلي التأثيرات المباشرة للتدخلات السياسية وانعكاساتها على المراجعة الداخلية فإنَّ المراجعين الداخليين الذين مثلوا العينة المستبناة يحرصونها في ازدياد النفوذ السياسي وهيمنة السياسيين على الخدمة العامة دون إعتبارلقوانينها ولوائحها وبالتالي إنعدام الثقة في قوانين الدولة ومعاملاتها وعدم جدوى الرقابة المالية والمحاسبية والضبط الداخلي .

ومن التأثيرات السالبة كذلك إنهمزام غايات المراجعة الداخلية، وضعف الأداء وضعف موقف المراجع ومن ثم حدوث التجاوزات المالية وإتخاذ الإجراءات غير الصحيحة وبالتالي إهدار المال العام وانتشار الفساد المالي والإداري والسياسي

وتُشير المراجعون الداخليون كذلك بالإجماع إلى أنَّ أخطر تأثيرات التدخلات السياسية على المراجعة الداخلية تتمثل في الإنعكاسات النفسية فقد يصل المراجع الداخلي لدرجة من الإحباط يترك معها المهنة مما يعرضها للإتخيار التدريجي بسبب إنسحاب الكفاءات منها، أو قد تصيب المراجع حالة من اللامبالاة أو قد ينحرف .

وتتضمن المراجعة الداخلية بمسئوليات رقابة المال العام من الناحية النظرية ومن ناحية قانونية كذلك وفقاً لقوانين المال العام وقانون المراجعة الداخلية ، غير أن أية تأثيرات على عملها تُلقى بظلالها السالبة على كفاءة أدائها وهو ما يتناول الجدول أدناه :

جدول رقم (6): متلازمة التدخلات السياسية وكفاءة المراجعة الداخلية

الجملة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	البند
%100	%2.5	0	%5	%25	%67.5	تؤثر التدخلات السياسية بشكل أو بآخر على كفاءة الاداء

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، (2022م)

ويشير المستبانون هنا إلى موافقتهم بنسبة 92.5% على أن التدخلات السياسية تؤثر في كفاءة أداء المراجعة الداخلية حيث لا تتمكن عندها من ممارسة دورها كما ينبغي ، بينما لا يوافقون على ذلك بنسبة 2.5% ونسبة اخرى تبلغ 5% كانت اجابتها بلا ادري .

وتترتب على التدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية نتائج سالبة وتجاوزات في واقع الممارسة العملية تبدو في الجدول أدناه:-

جدول رقم (7): النتائج السلبية للتدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية

النسبة	التكرار	البند
%92.5	37	نعم (هنالك نتائج سالبة وتجاوزات تترتب على التدخلات السياسية في عمل المراجعة)
%7.5	3	لا (ليست هنالك نتائج سلبية للتدخلات السياسية)
%100	40	الجملة

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، (2022م)

حيث إن نسبة تبلغ 92.5% من المستبانين يعتبرون التدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية مدعاة للكثير من التجاوزات والنتائج السالبة في واقع الحياة العملية فيما يتعلق بكفاءة إدارة الموارد المالية المتاحة، بينما تبلغ نسبة الذين لا يرون ذلك 7.5% من مجموع العينة .

وعن كيف يواجه المراجعون الداخليون التدخلات السياسية في تجاوزها لرأيهم الفني يرى المستبانون أنه لا شيء يُذكر وأهم فقط يرفعون تقاريرهم لإدارة المراجعة وعندها ينتهي دورهم باعتبارها نهاية المطاف حيث يلقون المسؤولية على مدير المراجعة الداخلية .

4-7 الإتجاهات المستقبلية للمراجعة الداخلية :

يسود إتجاه عام على كافة الصُّعُد الدولية والإقليمية والمحلية لإقرار مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد بُغية تحقيق معدلات جيدة في كفاءة الإستخدام للموارد المتاحة ونتائج جيدة كذلك في الأداء العام للدولة، وتأتي في مقدمة ذلك تطوير آليات الرقابة المالية والإهتمام بالمراجعة الداخلية التي تتخذ موقفاً صدارياً في مراقبة وضبط المعاملات الحكومية، وتبدو الحاجة ماثلة آنياً ومستقبلياً بالضرورة لتقوية جهاز المراجعة الداخلية وهو أمرٌ من صميم واجبات الدولة التي تتوافر لها الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق مطلوبات الرقابة الفاعلة

الجدول ادناه يبين دور الدولة الرسمي والإرادة السياسية العليا في منع أئمة انفلاتات وتدخلات سياسية بغرض حماية المعاملات المالية الحكومية وسيادة الراي الفني للمراجعة الداخلية :-

جدول رقم (8) : دور الدولة والإرادة السياسية العليا في منع التدخلات السياسية وتقوية المراجعة الداخلية

الجملة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	البند
100%	0	2.5%	0	10%	87.5%	منع التدخلات السياسية في أعمال المراجعة الداخلية وسيادة الراي الفني للمعاملات المالية الحكومية يستلزم إرادة سياسية قوية في سبيل ذلك

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، (2022م)

وتبدو نسبة 97.5% من المستبائين يوافقون على أنّ سيادة الرأي الفني للمعاملات المالية الحكومية ومنع التدخلات السياسية في أعمال المراجعة الداخلية يحتاج لإرادة سياسية قوية في سبيل ذلك ،بينما نسبة لا تتجاوز 2.5% يرون خلاف ذلك . حيث يتضح من الجدول أنّ تقوية المراجعة آتياً ومستقبلاً معقود بالإرادة السياسية للدولة .

5. النتائج والمضامين والتوصيات

يحتوى هذا الفصل على النتائج المستخلصة والمضامين إلى جانب التوصيات المرتبطة بالنتائج وتوصيات بشأن الدراسات التي يمكن إجراؤها مستقبلاً.

1.5 النتائج:

1/أوضحت الدراسة أن المراجعة الداخلية هي الآلية النموذجية لمراقبة تصرفات مراكز المسؤولية في المؤسسات الحكومية، إذ تبدو في موقع يؤهلها تماماً لهذا الدور .

2/أثبتت الدراسة أن قانون المراجعة الداخلية لا يتيح ضمانات صريحة لحماية الرأي الفني لمنسوبيه بما يحقق حياد المهنة.

3/أكدت الدراسة وجود تدخلات صريحة وضغوط تتعرض لها المراجعة الداخلية والمراجعون في عملهم بحيث يرى المسئول الأول في المؤسسة أنه هو من يمتلك الكلمة الأخيرة وليس غيره.

4/أكدت الدراسة أنّ هنالك تدخلات سياسية تتعرض لها المراجعة الداخلية ،وتعترض مهامها الرسمية ، وتتخذ هذه التدخلات الشكل المباشر وغير المباشر .

5/أثبتت الدراسة أنّ أهم أسباب التدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية تكمن في الدوافع الذاتية وتمثل في الغرور الوظيفي والمجاملات الإجتماعية والمصالح والأهواء الشخصية، والدوافع التشريعية وتمثل في ضعف التشريعات والصلاحيات الواسعة الممنوحة قانوناً للسياسي في تصرفاته في المال العام ، والدوافع المؤسسية التي تتمثل في الدعم السياسي والمصالح الحزبية ومحدودية الخبرات .

6/أثبتت الدراسة أنّ أخطر تأثيرات التدخلات السياسية تبدو بصفة أساسية في الإنعكاسات النفسية والغضب الذي يجعل المهنة طاردة وغير جاذبة للكفاءات .

7/دلت الدراسة على أنّ التدخلات السياسية تؤثر في كفاءة أداء المراجعة الداخلية وتترتب عليها تجاوزات ونتائج سلبية في جودة إدارة المال العام .

8/أكدت الدراسة أنّ المراجع الداخلي لايقوى على مواجهة التدخلات السياسية حيث يكتفي بنقل تقريره لإدارته وهي نهاية سقفه الإداري .

9/أثبتت الدراسة أنّ الإرادة السياسية للدولة هي التي يُمكن أن تمنع التدخلات السياسية وتمنح المراجعة الداخلية مسوغات سيادة الرأي الفني .

2.5 المضايمين :

حققت هذه الورقة هدفها بمعرفة طبيعة التدخلات السياسية وانعكاساتها على المراجعة الداخلية وكيف يمكن للتدخلات السياسية المباشرة وغير المباشرة التأثير في كفاءة أداء المراجعة الداخلية ، كما أثبتت أن الإرادة السياسية للدولة هي التي يمكن أن تمنع التدخلات السياسية وتمنح المراجعة الداخلية سيادة الرأي الفني .

5.3 التوصيات :

1/ تقوية قانون المراجعة الداخلية بحيث ينال المراجع الداخلي حصانة قانونية تحمي رأيه الفني بحيث لا تتأثر المهنة بأية تدخلات خارجية .

2/ضرورة الإلمام والمعرفة التامة من قبل السياسيين والدستوريين بقوانين ولوائح الخدمة العامة وقوانين ولوائح وإجراءات المعاملات المالية الحكومية عند إختيارهم للوظيفة العامة .

3/تقليص الصلاحيات الواسعة للمديرين كسلطة التعاقد المباشر والسلطات التقديرية في التحفيز والهبات النقدية للمستفيدين التي تخضع للتقديرات الذاتية للمسؤولين المعنيين بالتصرفات المالية دون وجود مرجعية قانونية ولائحة صريحة ، وتحديد سقف للسلطات المالية والتعاقدية للسياسيين والدستوريينص عليها صراحة قانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية بوصفه القانون المنظم للمعاملات المالية الحكومية .

4/ إجراء دراسات أكثر عمقاً عن أثر التدخلات السياسية على كفاءة المراجعة الداخلية عموماً ، ذلك أنّ الإتجاه العام للدولة ينحو بكلياته للإرتقاء بالرقابة لتحقيق معدلات أعلى من الشفافية وكفاءة التشغيل ، كما يمكن دراسة أثر الإستقلالية المالية والإدارية للمراجعة الداخلية في تحجيم التدخلات السياسية في عمل المهنة واختصاصاتها .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المجالات والدوريات:

1/ حاج على ، عوض (2008) المراجعة الداخلية في السودان الممارسة العملية والرؤية المستقبلية. مؤتمر المراجعة الداخلية الأول ،السودان:

2/ هارون ، معتمصم (2014) وزير المالية ولاية القضارف ، صحيفة التغيير العدد 20 ، 166، 2014/3/1م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1/ العفيفي ، عبير محمد فتححي (2007م) "معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة "بحث تكميلي ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.

ثالثاً: المنشورات:

- 1/ وزارة المالية والاقتصاد (2007م)، قانون الإجراءات المالية والمحاسبية ،السودان.
- 2/ وزارة المالية والاقتصاد (2011 م)،لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية ،السودان.
- 3/ وزارة المالية والاقتصاد (2007م)، قانون المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة القومية ،السودان.
- 4/ وزارة المالية والاقتصاد (2007م)، قانون الشراء والتعاقد والتخلص من الفائض ،السودان.
- 5/ وزارة المالية والاقتصاد ولاية الجزيرة (2007م)، قانون الرقابة المالية والمراجعة الداخلية، ولاية الجزيرة ،السودان.

رابعاً: مواقع الإنترنت:

1/ التميمي، عباس حمد (بدون تاريخ) آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في

الشركات المملوكة للدولة